الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

التجارة الإلكترونية

E- Commerce

تغريد السيد

كلية إدارة الأعمال – بكالوريوس إدارة أعمال

المحاور

المحور الأول:

- مفهوم التجارة الإلكترونية
- تعريف التجارة الإلكترونية
- خصائص التجارة الإلكترونية
- مشاكل التجارة الإلكترونية
- التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية
- الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (WTO)
- الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)
- التشريعات العربية الناظمة للتجارة الإلكترونية

المحور الثاني:

- تعريف العقد الإلكتروني
- خصائص العقد الإلكتروني
- أنواع العقود الإلكترونية
- عقود الدخول الفني إلى الانترنت
- عقود الإعلانات التجارية
- تكوين العقد الإلكتروني
- التفاوض الإلكتروني
- مجلس العقد الإلكتروني

المخرجات المتوقعة من الدرس

***في نهاية هذه الوحدة التعليمية يجب أن يكون الطالب قادراً على:**

1- إدراك أهمية استخدام وسائل الاتصال الحديثة في مجال الحياة التجارية.

2- تعريف التجارة الإلكترونية وبيان خصائصها وما تختلف فيه عن التجارة التقليدية.

3- بيان المشاكل التي تواجه معاملات التجارة الإلكترونية.

4 - معرفة ما صدر من قوانين وقواعد منظمة لمعاملات التجارة الإلكترونية

5- بيان المقصود بالعقد الإلكتروني.

6- بيان خصائص العقد الإلكتروني.

7- أنواع العقود الإلكترونية.

8- تمييز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود الأخرى التقليدية وبيان كيفية تكوينه وتحديد زمان ومكان انعقاده

المقدمة

يشهد العالم حالياً تطورات متسارعة في مجال نظم المعلومات، والتي واكبتها تطورات أخرى في مجال نظم الاتصالات، وظهرت نتيجة اقتران هذين المجالين تقنيات اتصال مذهلة، تحول بفضلها العالم إلى قرية صغيرة تحلق في فضاء إلكتروني، تتضاءل فيه المسافات وتتلاشى الحدود الجغرافية التقليدية، الأمر الذي كان له أثره البالغ في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية، حيث بزغت شمس وليدة جديدة وهي التجارة الإلكترونية، التي تحولت بفضلها أسواق العالم إلى أسواق واسعة النطاق تلتقي فيها الأطراف المتعاقدة عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، فيتبادلون المعلومات والبيانات بسهولة كبيرة وسرعة فائقة.

*** سنبدأ أولاً بدراسة مفهوم التجارة الإلكترونية والتشريعات الناظمة لها، ثم نتعرض في الدراسة للعقد الإلكتروني، فنبين ماهيته، ثم تكوينه**

ماهية التجارة الإلكترونية

يعد القطاع التجاري من أهم القطاعات الاقتصادية منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحالي، وقد واكب هذا القطاع أساليب التطور المختلفة باختلاف الأساليب والمفاهيم ذات الصلة، الأمر الذي أدى إلى استمراريته وبروزه في العالم الاقتصادي بشكل فعال ومؤثر في حياة الدول. **يتطلب عالم التجارة لنجاحه عوامل أساسية أهمها:** سرعة إنجاز المعاملات التجارية، والتي تقتضي بالضرورة تبسيط وتيسير إجراءات إبرامها وإجراءات إثباتها، فضلاً عن قيامها على الثقة في التعامل، وهذا ما تحققه الوسائل الحديثة المستخدمة في هذا المجال، والتي يفرضها التطور التكنولوجي الملحوظ إذ لا يمكننا إغفال دور الإنترنت في حياتنا في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وحتى السياسية، فقد غزت المعلوماتية ميادين عديدة، وكان لها عظيم الأثر في الميدان الاقتصادي ولاسيما في قطاع التجارة. فبعد أن كانت المعاملات التجارية تتم بوسائل تقليدية معقدة أصبحت الوسائل الإلكترونية الحديثة هي السائدة في هذا المجال، وبعد أن كان الإنتاج مقتصراً فقط على المنتجات المادية الملموسة، أصبح يشمل المنتجات المعلوماتية، والتي تتم في جميع مراحلها بوسائل إلكترونية.

تعريف التجارة الإلكترونية

*** اتجه جانب من الفقه إلى تعريف التجارة الإلكترونية بأنها :**

كل معاملة تجارية تتم عن بعد باستعمال وسيلة إلكترونية، وذلك حتى إتمام العقد.

***في 20 مايو 1997 للتجارة الإلكترونية بأنها :**

عقد بيع عن بعد تستخدم فيه وسيلة تقنية أو أكثر للاتصال عن بعد، وذلك حتى إتمام العقد

***وقد عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) التجارة الإلكترونية بأنها :**

مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج، وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية .ونرى من هذا التعريف أن التجارة الإلكترونية يمكن أن تتم بأية وسيلة إلكترونية، الأمر الذي يجعلنا ندرك أن ظهورها قد سبق ظهور الإنترنت

تعريف التجارة الإلكترونية

*** أما في التشريع العربي الناظم للتجارة الإلكترونية:**

العمليات التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية، كما أنه عرف المبادلات الإلكترونية بأنها : " المبادلات التي تتم باستعمال الوثائق الإلكترونية.

خصائص التجارة الإلكترونية

***تتسم التجارة الإلكترونية بخصائص معينة تميزها عن التجارة التقليدية، ويمكننا تحديدها كالتالي:**

1- تتميز التجارة الإلكترونية بأنها عالمية

2- التجارة الإلكترونية تجارة متطورة تتناسب مع متغيرات العصر

3- تتم معاملات التجارة الإلكترونية بسرعة وبسهولة نتيجة استخدام الوسائل الإلكترونية المتطورة

4- لا تحتاج التجارة الإلكترونية إلى الوجود المادي للأطراف، إذ يكفي تواصلهم عبر إحدى الوسائل الإلكترونية

5- تقدم التجارة الإلكترونية للمشترين مجالاً أوسع لاختيار المنتجات والخدمات

مشاكل التجارة الإلكترونية

*** يمكننا تقسيم المشاكل التي تواجه التجارة الإلكترونية إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية وإدارية وقانونية وفقاً للآتي:**

1- قلة الوعي المعلوماتي وندرة الثقافة المعلوماتية خاصة في الدول النامية والدول الأقل نمواً.

2- قلة عدد الاختصاصيين في مجال تقنية المعلومات، إضافة إلى عدم توفر الكادر الوظيفي المؤهل للعمل في مجال معاملات التجارة الإلكترونية

3- مشاكل تتعلق بالثقة في المعاملات التجارية، وضمان السرية، وتحقيق الأمان

4- قصور التشريعات العامة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية

5- صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات التجارة الإلكترونية وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحديد المحكمة المختصة بالنظر في هذا النزاع.

مشاكل التجارة الإلكترونية

6- التكلفة العالية لمعاملات التجارة الإلكترونية تعيق تطوير هذه التجارة، لأن التقنيات والتجهيزات التي تحتاجها التجارة الإلكترونية لابد لها من نفقات باهظة الثمن

7- تثير وسائل الدفع الإلكترونية التي تستخدم لإتمام معاملات التجارة الإلكترونية عدة مشاكل تتعلق بمشروعية استخدام تلك الوسائل، ومدى تحقيقها للثقة والأمان في المعاملات الإلكترونية.

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

ما إن ظهرت التجارة الإلكترونية في عالمنا حتى برزت الجهود الدولية لتنظيم هذه التجارة من خلال التوصيات والتشريعات الملائمة للتغيرات والتطورات الحاصلة في هذا المجال. فالتحول إلى تطبيقات التجارة الإلكترونية يتطلب إيجاد مناخ تشريعي ملائم ومحفز ودافع ويتطلب ذلك تطوير التشريعات الوطنية لتواكب المتطلبات الإلكترونية، وتضمن حماية المستهلك، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات التقاضي، وتوفير السرعة في تنفيذ الأحكام، ونظم القوانين التجارية الموحدة لحسم المنازعات الناجمة عن هذا النوع من التجارة

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

هنا سنتناول القوانين النموذجية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية في مجال التجارة الإلكترونية، بهدف تنظيمها وإزالة العقبات التي تعترضها، وكذلك الاتفاقيات الصادرة عن كل من منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كما سنبين الدور الرئيسي الذي تلعبه شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان) فيما يتعلق بالعناوين الإلكترونية،

ومن ثم نستعرض التشريعات العربية الناظمة للتجارة الإلكترونية:

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

أ- القوانين النموذجية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية ((UNCITRAL)):

باعتبار أن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية مسؤولة عن تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي، فقد أدرجت في جدول أعمالها في الدورة السابعة عشرة عام 1984 المسائل القانونية التي تطرحها المعالجة الآلية للبيانات في التجارة الدولية، وواصلت نشاطها في هذا المجال حتى تم اعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية في حزيران 1996، الذي وضع قواعد موحدة بشأن التجارة الإلكترونية يمكن أن تسترشد بها الدول في وضع تشريعاتها الناظمة للتجارة الإلكترونية، وهذا ما أوصت به الجمعية العامة حيث أرادت أن تولي جميع الدول اعتباراً محبذاً للقانون النموذجي عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها، وذلك بالنظر إلى ضرورة توحيد القوانين الواجبة التطبيق على البدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات.

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

ب- الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (WTO):

ساهمت منظمة التجارة العالمية في تعزيز أهمية التجارة الإلكترونية لدى الدول الأعضاء، وعملت على تطوير هذا النوع من التجارة، حيث أن المبادئ التقليدية المنظمة التجارة العالمية المتمثلة في: (منع التمييز، والشفافية، وانفتاح السوق تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، وبالتالي تكون قابلة للتطبيق بالنسبة لها، فلن يكون هناك ضرورة لوضع قواعد جديدة في حالة الوفاء بمبدأ التحرير الذي يعد أساسياً بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية.

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

ويعد إعلان جنيف بشأن التجارة الإلكترونية العالمية من أبرز الاتفاقيات المتعلقة بمسائل التجارة الإلكترونية، حيث أكد على الدول الأعضاء عدم فرض رسوم جمركية على الاتصالات الإلكترونية. وقد أصدرت منظمة التجارة العالمية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) كما أصدرت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) التي تؤمن الحماية لحقوق الملكية الفكرية على نحو يوفر التوازن بين منتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، وبما يكفل التوازن بين الحقوق والواجبات.

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

ج ـ لاتفاقيات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):

تهتم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بحماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت لمنع الاعتداء على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف في ضوء المنازعات المرتبطة بالعناوين الإلكترونية، حيث يلعب مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية دوراً كبيراً في حل المنازعات الناتجة عن التجارة الإلكترونية.

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

وتجسيداً للدور الأساسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، تبنت تلك المنظمة كلا من الاتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية المنظمة العالمية للملكية الفكرية المتعلقة بحماية حق المؤلف والاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق فناني الأداء والتسجيلات الصوتية، حيث تضمنت الاتفاقيتان حماية لحق المؤلف والحقوق المجاورة له في البيئة الإلكترونية.

شركة الإنترنت للأسماء و الأرقام المتخصصة (ICANN)

تعد الآيكان من أهم المؤسسات الإقليمية التي اهتمت بتنظيم التجارة الإلكترونية، وهي منظمة دولية تشكلت عام 1998 بجهود اختصاصيين في تقنية المعلومات من مختلف دول العالم، تهدف إلى تيسير الاتصالات بين دول العالم، كما أنها تلعب دوراً رئيساً في تسوية المنازعات التي قد تثور بين مالكي العلامات التجارية وحاملي العناوين الإلكترونية.

ومن أبرز مهامها تسجيل العناوين الإلكترونية، فهي تسهم في تحديد المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، الأمر الذي يساعد المستخدم في الوصول إلى الموقع الذي يريده، وذلك من خلال نظام أسماء المواقع، حيث يوجد لكل حاسوب متصل بالإنترنت عنواناً يُسمى اسم النطاق أو العنوان الإلكتروني بعد أن كان عبارة عن مجموعة من الأرقام التي يصعب حفظها وتذكرها. فتقوم الآيكان بإدارة هذا النظام، وتحديد المواقع الإلكترونية ومجالاتها، والربط بينها بآلية فنية من شأنها تيسير وصول المستخدم إلى الموقع الذي يريده.

التشريعات الناظمة للتجارة الإلكترونية

د- التشريعات العربية الناظمة للتجارة الإلكترونية:

بالرغم من حداثة التجارة الإلكترونية في عالمنا العربي، إلا أن العديد من الدول العربية أدركت الأهمية البالغة لهذا النوع من التجارة، فعملت جاهدة على تهيئة الظروف الملائمة له، خاصة فيما يتعلق بالنواحي التقنية والقانونية حيث عملت على تطوير البنى التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية، وأصدرت التشريعات الخاصة بتنظيم معاملاتها تشجيعاً منها على التعامل بالتجارة الإلكترونية، ذلك أن تلك التشريعات من شأنها أن تمنح الثقة والأمان للمتعاملين بهذا النوع من التجارة.

إلا أننا بالمقابل نرى عدداً من الدول العربية التي ما زالت بعيدة عن التطور التكنولوجي والتقني نظراً لضعف الإمكانيات، ولقلة الوعي المعلوماتي.وإنا إذا استعرضنا التشريعات العربية الناظمة للتجارة الإلكترونية، فإننا نجد أنها تبنت ما صدر عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (الأونسيترال) في إعداد تشريعاتها الخاصة بالتجارة الإلكترونية وصياغتها

اختبار سريع 1

1- تقسّم المشاكل التي تواجه التجارة الإلكترونية إلى :

أ- اجتماعية
ب - اقتصادية
ج - قانونية
د - جميع ما سبق

2- تم اعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية في :

أ- حزيران 1996
ب - أيار 1995
ج - حزيران 1995
د - أيار 1995

إجابات

1/ د - جميع ما سبق

2/ أ – حزيران 1996

ماهية العقد الإلكتروني

يتم التعاقد عن بعد في عقود التجارة الإلكترونية، فلا يكون المتعاقدان في مكان واحد، إنما يتم العقد بينهما من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة التي تختصر المسافات، وتوفر الوقت والجهد.

إن أهم ما يميز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود الأخرى هو الوسيلة التي ينعقد من خلالها، والتي تكسبه خصوصية تتجسد في تكوينه وانعقاده وتنفيذه.

ونعرض في هذا الصدد لأهم المسائل التي تحدد ماهية العقد الإلكتروني من خلال تعريفه، وبيان خصائصه، وأنواعه.

تعريف العقد الإلكتروني

***عرف التوجيه الأوروبي الخاص بعقود البيع عن بعد (عقد البيع عن بعد) بأنه:**

كل عقد يتعلق بأموال أو خدمات، يبرم بين المورد والمستهلك ضمن إطار نظام بيع أو تقديم خدمة عن بعد ينظمه المورد باستخدام عدة جمل تقنية للاتصال عن بعد وصولاً إلى إبرام العقد وتنفيذه،

كما حدد هذا التوجيه وسائل الاتصال عن بعد بأنها :

كل وسيلة تستخدم للاتصال عن بعد دون حضور مادي متزامن المقدم الخدمة والمستهلك، وتؤدي إلى إبرام العقد بين هذين الطرفين.

في حين عرف المشرع الأردني العقد الإلكتروني بأنه:

الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية كليا أو جزئيا

تعريف العقد الإلكتروني

*** المشرع السوري فقد عرف العقد الإلكتروني، في مشروع قانون التجارة الإلكترونية، بأنه:**

اتفاق بين طرفين أو أكثر يجري انعقاده بوسائل إلكترونية كلياً أو جزئياً، ويكون موقعاً من أطراف العقد توقيعاً مصادقاً عليه.

*** وبناء على ما تقدم يمكن تعريف العقد الإلكتروني بأنه:**

اتفاق بين شخصين أو أكثر، يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة في كل أو بعض مراحله، أو اتفاق بين شخصين أو أكثر، يتلاقى فيه الإيجاب والقبول عبر تقنيات الاتصال عن بعد، بهدف إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها .

خصائص العقد الإلكتروني

*** للعقود الإلكترونية بعض الخصوصية التى قد تتمثل فى كونها عقود:**

- ✓ تبرم عن بعد دون حضور مادي للأطراف المتعاقدة.
- ✓ يغلب عليها الطابع التجاري.
- ✓ يغلب عليها الطابع الدولي.
- ✓ يتم إثباتها بالمحررات الإلكترونية ذات الحجية المقررة قانوناً، والتوقيع الإلكتروني المصدق من قبل الجهات المختصة أصولاً، والمكتسب القوة القانونية الملزمة.
- ✓ تستخدم لتنفيذها وسائل الدفع الإلكترونية المتطورة كبطاقات الائتمان الإلكترونية و النقود الإلكترونية.

خصائص العقد الإلكتروني

- **وبالتالي يتسم العقد الإلكتروني بالعديد من الخصائص، والتي من أهمها أنه:**

1- عقد عن بعد :

- حيث تتجسد خصوصية العقد الإلكتروني في طريقة انعقاده، فهو يبرم عن بعد عبر تقنيات الاتصال

المختلفة. يعرّف بأنه : مجموعة من الإجراءات الفنية - المسموعة والمرئية - الإرسال واستقبال المعلومات عن بعد

- ولاشك في أن هذه الخاصية التي يتسم بها العقد الإلكتروني من شأنها تحقيق العديد من المزايا سواء

للمشروعات التجارية أو للعملاء:

خصائص العقد الإلكتروني

- ـ **فبالنسبة للمشروعات التجارية:** يمكنها استخدام هذه العقود في معاملاتها التجارية من تخفيض نفقاتها الداخلية، وتقليص العمالة لديها، والاتصال المباشر بالعملاء في منازلهم، والرد على استفساراتهم، وتلبية طلباتهم بسرعة كبيرة
- **وبالنسبة للعملاء:** يوفر هذا النوع من العقود للعميل الوقت والجهد، إذ يمكنه القيام بالاطلاع الهادئ على السلع والخدمات المختلفة باستمرار، دون تكبد مشقة الانتقال أو الانتظار في طابور للحصول على منتج معين، وحمل البضائع، كما يتيح له التعرف بسهولة على الأصناف المتعددة للسلعة الواحدة، ومعرفة الأسعار المختلفة، والوقوف على أماكن المتاجر التي تقدم السلع بأقل الأسعار عن مثيلاتها، فضلاً عن إمكانية تعرفه بدقة على السلعة عن طريق الوصف الدقيق لمزاياه

خصائص العقد الإلكتروني

2- عقد يتسم في الغالب بالطابع التجاري:

* العقد الإلكتروني قد يتمثل في: عقد بيع، أو تقديم خدمات، أو إجارة، أو سمسرة، أو تأمين، أو يُقرض

*ويلاحظ أن العقود التي تبرم عبر الإنترنت بين المشروعات التجارية والمستهلكين عادة ما تتخذ نموذج: عقد

إذعان كما في عقود التأمين والنقل والتعاقد مع شركات المياه والكهرباء والهاتف والغاز أو عقد استهلاك.

خصائص العقد الإلكتروني

3- عقد عابر للحدود في الغالب:

العلاقات القانونية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية ليست حبيسة مكان أو قطر معين فهي تنساب عبر حدود الدول، لتشمل شتى أرجاء المعمورة، فالعقد الإلكتروني وإن كان من الممكن أن يكون عقداً داخلياً، إلا أن غالبية هذا النوع من العقود يغلب عليها الطابع الدولي.

خصائص العقد الإلكتروني

4- عقد يقوم - بشكل أساسي - على الوسيلة الإلكترونية المستخدمة كوسيط إلكتروني في مختلف مراحله.

5- عقد يتم إثباته بالمحررات الإلكترونية ذات الحجية المقررة قانوناً، والتوقيع الإلكتروني المصدق من قبل الجهات المختصة أصولاً، والمكتسب القوة القانونية الملزمة.

6- تستخدم لتنفيذه وسائل الدفع الإلكترونية المتطورة كبطاقات الائتمان الإلكترونية و النقود الإلكترونية.

أنواع العقود الإلكترونية

* يكتسب العقد صفته الإلكترونية من حيث كونه ينعقد باستخدام إحدى تقنيات الاتصال الإلكترونية، وفيما عدا ذلك فإنه يتفق مع أي عقد آخر من حيث الموضوع والأطراف، إلا أن التطور المستمر و المتسارع في مجال نظم المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور الكثير من العقود الوليدة والحديثة على الوسط القانوني والتي يصعب حصرها، ولذا فإننا سنكتفي باستعراض أهم العقود الإلكترونية، **والتي يمكن تصنيفها في ثلاث فئات:**

1- عقود الدخول الفني إلى الإنترنت.

2-عقود التجارة على الخط.

3-عقود الإعلانات التجارية.

أنواع العقود الإلكترونية

أولاً: عقود الدخول الفني إلى الإنترنت:

- من أهم هذه العقود عقد الدخول إلى الشبكة، وعقد الإيواء، وعقد المتجر الافتراضي. وهي ما سنتناوله تباعاً:

1- عقد الدخول إلى الشبكة:

هو عقد يلتزم بموجبه مقدم الخدمة بتمكين العميل من الدخول إلى الإنترنت - من الناحية الفنية بإتاحة الوسائل التي تمكنه من ذلك، مقابل التزام العميل بسداد رسوم الاشتراك المقررة.

2-عقد الايواء:

وهو عقد إيجار أشياء، إذ أنه من عقود تقديم الخدمات، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنترنت، فهو عبارة عن مرور فني الزامي عبر الإنترنت، حيث يتعين على العميل - الذي يرغب في الاستقرار على الإنترنت بغرض الحصول على مجرد موقع على الشبكة، أو بغرض فتح متجر افتراضي.

أنواع العقود الإلكترونية

3- عقد المتجر الافتراضي:

هو عقد يلتزم بموجبه مقدم الخدمة بتمكين التاجر من عرض بضاعته من خلال موقع إلكتروني، أو مركز تجاري افتراضي مقابل أجر متفق عليه. ويعد هذا العقد من عقود تقديم الخدمات، ويتضمن نوعين من الشروط:

- **النوع الأول:** شروط عامة تخضع لها كل المتاجر المشاركة في المركز التجاري الافتراضي
- **النوع الثاني :** شروط خاصة بكل متجر على حدة.

أنواع العقود الإلكترونية

ثانياً: عقود التجارة على الخط:

-والتي من أهمها: عقد البيع على الخط، والعقود التي تنصب على أموال ذات طبيعة معلوماتية، وعقد الخط الساخن. وهي ما نتناوله تباعاً:

1-عقد البيع على الخط:

وهو أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن أنواع عقود التجارة الإلكترونية، إذ أنه من أكثر العقود الإلكترونية انتشاراً، وغالباً ما ينعقد عن طريق الهاتف، أو الإنترنت، أو الكتالوج الإلكتروني.

أنواع العقود الإلكترونية

2-العقود الواردة على الأموال المعلوماتية: ومن أهمها :

أ- **عقد تقديم المشورة :**وهو عقد يتعهد بموجبه شخص متخصص في مجال نظم المعلومات - لقاء أجر - بأن يقدم رأيه الفني لشخص آخر غالباً ما يكون غير متخصص في هذا المجال، بحيث يتمكن الأخير من اتخاذ قراراته على أسس سليمة، فتكون أعماله فعالة.

ب- **عقد الحصول على المعلومات عبر الخط** :وهو يمكن العميل من الحصول على ما يهمه من معلومات عبر شبكة الاتصالات، لقاء مقابل معين

ج- **عقد النشر على الخط:** وبمقتضاه يتم نشر المؤلفات والمطبوعات بمختلف أنواعها على الخط، ويمكن للعميل الحصول على هذه المنشورات - سواء كانت كتباً أم صحفاً أم مجلات أم اسطوانات - عبر تقنيات الاتصال المختلفة، لقاء مقابل معين.

أنواع العقود الإلكترونية

3- عقد الخط الساخن: ويعد نوعاً من أنواع المساعدة الهاتفية، ولكنه لا يقتصر على الإنترنت فحسب، وإنما يمكن أن يتم عبر تقنيات الاتصال الأخرى.

*ويلقي هذا العقد التزامات متبادلة على عاتق كل من طرفيه مقدم خدمة الخط الساخن و العميل والتي من أهمها :

أ- بالنسبة لمقدم الخدمة، يلتزم بما يلي:

- تحديد وقت دخول العميل إلى الخط الساخن.
- تحديد اللغة التي تقدم بها الخدمة.
- تحديد خدمات المساعدة الفنية التي يقدمها.
- تحديد المدة التي يستغرقها حل المشاكل التي يطرحها العميل.

ب- أما العميل فيلتزم بما يلي:

- سداد مبلغ الاشتراك المتفق عليه
- مراعاة القوانين والأعراف السائدة

أنواع العقود الإلكترونية

ثالثاً: عقود الإعلانات التجارية: وهي العقود التي تبرم يقصد بث إعلانات معينة ذات طبيعة تجارية أو مهنية عبر قنوات الإرسال أو الإنترنت.

***ومن أهم أشكال العقود بصدد الإعلان على الانترنت:**

- ❖ **عقد الإشارة**
- ❖ **عقد المدخل**
- ❖ **عقد الإعلان :** عقد شراء مساحة إعلانية
  عقد بيع مساحة إعلانية

تكوين العقد الإلكتروني

يتكون العقد الإلكتروني، كغيره من العقود من تلاقي ارادتين حرتين سليمتين هما: إرادة مصدر الإيجاب وإرادة القابل، إلا أن استخدام الوسائل الإلكترونية في كل أو بعض مراحل انعقاد العقد الإلكتروني يثير عدداً من المسائل القانونية المرتبطة بمرحلتي الإيجاب والقبول وصولاً إلى تلاقي كل منهما وانعقاد العقد الإلكتروني.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى مرحلة التفاوض التي غالباً ما تسبق إبرام العقد الإلكتروني، والتي تتزايد أهميتها في مجال المعلوماتية، ولاسيما بالنسبة للعقود المهمة التي قد تنصب على معاملات ذات طبيعة تقنية أو اقتصادية كبيرة، فالتفاوض بعد مقدمة للإيجاب، بحيث يمكن القول بأنه إذا كان الإيجاب يمثل خطوة إلى العقد، فإن التفاوض يمثل خطوة إلى الإيجاب.

ماهية التفاوض الإلكتروني

***يمكن تعريف التفاوض بأنه:**

تبادل الاقتراحات والمساومات والمكاتبات والتقارير والدراسات الفنية والاستشارات القانونية، التي يتبادلها طرفي التفاوض، ليكون كل منهما على بينة من أفضل الأشكال القانونية التي تحقق مصلحتهما المشتركة، وللتعرف على ما قد يسفر عنه الاتفاق من حقوق والتزامات لطرفيه

أهمية التفاوض الإلكتروني

يؤدي دوراً حيوياً وفعالاً في التحضير والإعداد للعقد، إذ كلما تم الإعداد للعقد بشكل جيد، أتى العقد محققاً لمصلحة طرفيه، ومتضمناً لشروط يتضاءل معها احتمال نشوب منازعات مستقبلاً بينهما، ولاسيما إذا أدركنا أن العقود الإلكترونية غالباً ما تنصب على معاملات تتسم بالتركيب والتعقيد الفني والقانوني، وتنطوي على مخاطر اقتصادية جسيمة بالنسبة للمتعاقدين.

وبذلك يمكن من خلال التفاوض القائم على الوضوح والشفافية الوصول إلى إبرام العقد على أسس سليمة بما يضمن له قدراً من النجاح والاستقرار في المستقبل.

مراحل التفاوض الإلكتروني

*** تمد الفترة قبل العقدية بثلاث مراحل وهى:**

- دراسة الجدوى.
- قائمة الشروط.
- اختيار مقدم الخدمة.

تلاقي الإرادتين عبر تقنيات الاتصال الحديثة

يتفق العقد الإلكتروني مع العقد التقليدي من حيث كونه ينعقد بتوافق إرادتي طرفيه، ولكنه يختلف عنه في أن التعبير عن إرادة التعاقد - إيجاباً وقبولاً - يتم عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، والتي تعتمد في استخدامها على دعائم الكترونية.

تلاقي الإرادتين عبر تقنيات الاتصال الحديثة

يعرف الإيجاب بصفة عامة بأنه: التعبير نهائي عن الإرادة يتم به العقد إذا اقترن به قبول مطابق وعليه يمكن تعريف الإيجاب الإلكتروني بأنه تعبير جازم عن الإرادة، يتم عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، ويتضمن جميع الشروط والعناصر الأساسية للعقد المراد إبرامه، بحيث ينعقد به العقد إذا تلاقي معه قبول مطابق.

تلاقي الإرادتين عبر تقنيات الاتصال الحديثة

*يزود العميل بشفافية ووضوح، ببعض المعلومات العامة الضرورية، والتي من أهمها:

1. تحديد هوية الأطراف المتعاقدة
2. حماية المعطيات الشخصية

تلاقي الإرادتين عبر تقنيات الاتصال الحديثة

يعرف القبول بصفة عامة بأنه: التعبير اللاحق للإيجاب والذي يصدر ممن يوجه إليه هذا الإيجاب حاملاً إرادة مطابقة لإرادة الموجب"، ولا يختلف القبول الإلكتروني عن القبول التقليدي سوى في أنه يتم عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، ولذا فإنه يخضع للقواعد العامة المنظمة للقبول التقليدي، والتي تستلزم أن يكون واضحاً وصريحاً وحراً ومطابقاً للإيجاب في جميع المسائل التي تناوله

مجلس العقد الإلكتروني

* نتولى في هذا المطلب بيان كيف يتم كل من الإيجاب الإلكتروني والقبول الإلكتروني، ومن ثم تحدد زمان ومكان انعقاد العقد الإلكتروني، وذلك في العقود الإلكترونية المختلفة تبعاً لاختلاف الوسائل المستخدمة فيها.

1) التعاقد باستخدام الهاتف
2) التعاقد من خلال التلفاز
3) التعاقد باستخدام التلكس
4) التعاقد باستخدام الفاكس
5) التعاقد باستخدام الميني تل
6) التعاقد من خلال الموقع الإلكتروني
7) التعاقد عبر البريد الإلكتروني
8) التعاقد من خلال المزاد الإلكتروني
9) التعاقد باستخدام وسائل التفاعل المباشر

اختبار سريع 2

1- من خصائص العقد الإلكتروني :

أ- يتم إثباتها بالمحررات الإلكترونية

ب- يغلب عليها الطابع التجاري

ج- يغلب عليها الطابع الدولي

د- جميع ما سبق

2- عقد الإيواء من عقود :

أ- عقود الدخول الفني إلى الإنترنت

ب- عقود التجارة على الخط

ج- عقود الإعلانات التجارية

د- لا شيء مما سبق

إجابات

1- د / جميع ما سبق

2- أ / عقود الدخول الفني إلى الإنترنت

المراجع

- كتاب التجارة الإلكترونية – د. بسام شيخ العشرة
- كتاب التجارة الإلكترونية – د. حنان ملكية

شكرا لكم